



الحلقة ٣٠

بالمواقف وأثرى بالتفاصيل التي وإن كان عمرها أكثر من خمسين سنة إلا أنها تأتي موصولة بالذي نراه الآن ويفاجئنا .
الحكي هذه المرة ، له ميزة أخرى. فهو يكشف أن العديد من رجالات الدولة الذين لم تكن ترى منهم سوى صفحة التجهيم واليباس هم بعد التقاعد أصحاب بديهة راققة وتسعهم النكتة عندما تخرجهم الأسئلة.

ملك التل

حديث السياسي، بعيداً هُلاً عن السياسة، بات وكأنه تهمة بالغياب عن الصورة أو انعدام الموقف أو شبهة يجفاف الذاكرة .
ذوات سبق وتحذروا ، بعيداً عن السياسة ، وكانوا متمعين في سردهم الهادئ، اختلفت نبرة الكثيرين منهم هذه المرة. حديثهم أضحى أكثر إثارة

هل يمكن العثور على سياسي أردني واحد لديه الجرأة أو المزاج أو قدرة التحكم بلسانه بحيث يكتب بالحديث ، بعيداً عن السياسة ، وفي هذا الوقت بالذات؟ تقصد في فصل الربيع العربي ، الذي أصبح فيه كل شيء سياسة، وسياسة تعوم في فائض الشك ونكبات الريية ومحضرات رفع الصوت.
في السنوات الماضية وحتى فترة غير بعيدة ، كان الحديث ، بعيداً عن السياسة ، مغريباً وممتعاً للمسياسيين المحترفين، فما يعرفونه ويجهله الشارع، هو أكثر بكثير مما يودون الخوض فيه. الآن تغير الوضع واختلطت بعض الاشارات الحمراء بالصفراء ..
بالخضراء ..

طاهر المصري ضمير السياسة الأردنية .. الرجل الذي لا يضيع بوصلته (١٢-١٢)

طاهر المصري يتحدث عن حكومة اقطاب، ٦-٥ وزراء «ثقلاً»

صدقوني أن وضعنا الاقتصادي أسوأ مما يتوقعه الناس ورئيس حكومة أياً كان لا يستطيع «برأسه» أن يعبر عنك الزجاجة



● هل تتصورون انتخابات بدون مشاركة الإخوان المسلمين؟
السياسية، يجب أن تقوم أي حكومة بجهدا لجذبهم للمشاركة، لكن لا يجب أن يتم هذا بشروط تعجيزية، الحكومة تقوم بدورها، والتشريع يقوم بدوره باختبار قانون الانتخابات جيد والإسلاميون عليهم أن يراعوا هذه الأمور، الأطراف ثلاثة والمسؤولية تقع على الثلاثة، أعتقد أن واجب الحكومة أن تبادر للاتصال بهم وتتعامل معهم ضمن المفهوم الذي ذكرته.

● تعامل مجلس النواب مع ملفات الفساد بطريقة ردت فعل قاسية جداً إلى درجة وصف بان المجلس ، محامي « عن الفساد ولذلك جرت الاساءة إلى السلطة التشريعية وللنظام ككل؟
سبق وقلت علناً للنواب أن هذا التعامل مع قضايا الفساد بهذه الطريقة لن يكون مثمراً، لأنهم فتحوا ٢٢ ملفاً بقضايا الفساد، وأصبح هناك ٢٣ لجنة، فلم تعد لجان المجلس تعمل لأنهم جميعهم معنويون بلجان أخرى، فضاعت طاسة العمل المنتج في مجلس النواب، لقد توسعوا كثيراً لذلك حصلت هذه النتيجة بهذا الشكل.

● طريف هو الوصف الأخير الذي أطلقه الرئيس السابق عون الخصاونة على الحكومة، « زوجة بشعة شديدة النكد...هو طلقها قبل أيام وأنتم ملقتموها قبل ٢٠ سنة ومع ذلك لدينا في الأردن رجال بلا عدد يتمنون القرب منها، بالمناسبة أي وصف يمكن أن تطلقوه على الزوجة الثانية وهي رئاسة مجلس الأعيان؟
رئاسة الأعيان أو أي منصب آخر هي زوجة قررت أن أشاركها حياتي، والحياة الزوجية هي أخذ وعطاء وحوار. العمل العام هو عمل سياسي مرن يتسكك الشخص بمبادئه لكن لديه شريط وهناك غيره في الساحة يجب أن يأخذهم بعين الاعتبار ويتعامل معهم بطريقة مرنة، وهذا لا يعني أن يكون انتهازياً ويترك مبادئه، لكن عليه أن يصل إلى النقطة التي يريد بها البرضا والتفاهم.

استراحة

■ صف نفسك كما تراها وكما يراك الناس؛
واثق من نفسي جداً، صادق معها ومع كل من يتعامل معي . أحب الناس وأعاملهم بكل احترام، وبدون تعال. يعرفونني ودوداً متواضعاً أقيم نفسي بموضوعية قبل أن يقيموني الآخرون، ولا أخشى إلا الله سبحانه وتعالى.

**رئاسة الأعيان زوجة قررت
أن أشاركها حياتي**

حقيقتين يجب أن تضع هذه الأمور فوق كل شيء، هذا يعيدني إلى أمر تحدثت به سابقاً، وهو كيف أن مفهوم الدولة يتراجع لصالح مفاهيم ضيقة، سواء عصبية أو جهوية أو إقليمية أو أي شيء آخر، إذا لم نركز على مفهوم الدولة وبالتالي مؤسسة القرار وأن أفخاذ العشيرة تم تقسيمات مختلفة. هذا التشردم الجغرافي، ولكن أصبح لدينا جغرافية العشيرة ثم الجغرافية، لكن لا يكون الهدف جغرافياً بل الكفاءة. هذا التشردم الجغرافي، لكن لا يكون الهدف جغرافياً بل الكفاءة. مسداً بقى من مخرجات لجنة الإصلاح، لجنة الحوار الوطني؟ نعتقد أن دولكم لا بد تتعرون بالإحباط وأنت ترى ما حصل مع قانون الانتخاب؟ أين المشكلة؟ وأية اعتبارات سياسية ترون أنها تحكمت بالقانون فغيرت روحه وجيناته؟ هل هي السقف المسموح للإخوان في المجلس القادم وسقف المسموح للأردنيين من أصل فلسطيني؟ أم ماذا؟

أولاً نحن في لجنة الحوار الوطني التزمنا بكتاب التكليف الذي جاءنا، وهو وضع قانون انتخاب عصري حضاري يؤدي إلى توسيع رقعة التمثيل وأن يكون تمثيلاً حقيقياً، وأن يساهم هذا القانون في تشجيع الأحزاب والحياة الحزبية سعياً إلى برلمان حزبي يقوم بتأليف حكومة حزبية من خلالها، هذا هو الهدف. عملاً على هذا المفهوم بشكل دقيق وأنتجنا قانوناً للانتخاب، لا زالت أعتقد أنه يمثل هذا المطلوب، ربما يحتاج إلى بعض الترويض هنا وهناك لكن جوهر القانون جيد ويجب أن لا يمس. لكن هناك فئات داخل الدولة وخارجها ما زالت ترغب بالصوت الواحد، وتعتقد أنه هو الأمل لأن هواجس هذه الفئة كبيرة جداً في أطياف معينة في المجتمع الأردني، ولذلك تعمل على إعادة مفهوم الصوت الواحد. ما يثير الشكوك هو أن هناك استطلاعات ثلاثة ظهرت خلال الأسابيع الماضية من مؤسسات مستقلة ومتباعدة كلها أظهرت أن ٦٠-٧٠ بالمائة من الشعب الأردني يجيب قانون الصوت الواحد وإبقاء الدوائر كما هي في القانون الحالي، بمعنى إبقاء الحق المكتسب، التوجه يسير بهذا الاتجاه، أعتقد إذا حصل هذا فلن تكون قدماً شيئاً للأهداف الملكية التي تنادي بالإصلاح وقانون انتخاب يؤدي إلى قيام حكومات حزبية ميسية، بالنسبة لموضوع عدالة التمثيل فإن هذا الموضوع مطلب اساسي للإصلاح وشرط بديهي للديمقراطية.

تسأليني عن المناب الفلسطينية فأقول ان من حقهم المطالبة والحصول على عدالة التمثيل التي يمكن للارادة السياسية الواضحة ان تضمنها بأكثر من طريقة، ما بين نصوص قانونية وإعادة توصيف وتوزيع للدوائر.
وفي نفس الوقت ضرورة ان يبادروا هم انفسهم الى القيام بواجبهم في التسجيل والترشح والاقتراع والمشاركة الجادة النشطة في انتخابات يقترض ان تكون نزيهة بما يحقق المصلحة العامة.

تعامل القصر معه، ومن طريقة إيجاب وزيارته على التوقيع بالشكل الذي وقعوا فيه، وقدم استقالته بشكل فوري. من وجهة نظري أنه من الخطأ أن يقدم رئيس الوزراء استقالته بهذا الشكل.

● أربع حكومات خلال ١٥ شهراً وكلها تفشل في تحقيق برنامج للإصلاح يفترض أنه واضح. أين تكمن المشكلة؟ في الحكومات أم طريقة تشكيلها أم في الناس الذين لا يعيهم العجب؟ مرة أخرى أريد التأكيد على وجهة نظري، نحن في المنطقة وفي الإقليم نمر بأوضاع صعبة جداً، سياسية واجتماعية واقتصادية، صدقوني أن الوضع الاقتصادي أسوأ مما يتوقعه الناس. لم يعد كافياً أن يتخذ إجراء واحد بعينه لحل المشكلة، ولم يعد كافياً أن هناك شخصاً يترأس حكومة فقط بشخصه يستطيع أن يلم الناس ويحل المشاكل، لا بد أولاً من وضع خارطة طريق، لا بد من وضع استراتيجية واضحة، نحن منذ بداية الربيع العربي لم نضع تلك الاستراتيجيات بشكل واضح ومحدد، اعتقد أنه يجب أن نحدد مسارنا الاقتصادي من خلال جلسات عمل سريعة، استراتيجيات اقتصادية ثم استراتيجيات سياسية، لا بد من أن تكون هناك حكومة تولف بطريقة مختلفة، بها أشخاص قويين ذوو تجربة، مؤتمنون من الناس، لديهم الخبرة وليس لديهم أجندات خاصة ونزبهون. نريد ٦-٥ أشخاص لأنه يجب أن تكون قيادة الحكومات جماعية وليست لشخص واحد، ثم بعد شخص بعينه كأننا من كان قادراً أن يقود حكومة برأسه، يجب أن تكون قيادته جماعية. ثانياً يجب أن يكون هناك تناسق بين مؤسسات الدولة وتوافق ميسر على الخطة الاستراتيجية والسياسات حتى لا تقع الخلافات كما حصل في حكومة الخصاونة، نحن بحاجة إلى خارطة طريق اعتقد أنها غير موجودة.

● ووسائل الإعلام العربية التي استقبلت التغيير الأخير بقناعات أن الأردن غير جاد في الإصلاح؛
ليس فقط الصحافة الغربية هي التي استقبلت التغيير الحكومي بهذا الوصف، فصحافتنا المحلية أيضاً شهدت طروحات تتناول ما حصل بأنه علامة على التردد وضعف جدية الإرادة بالإصلاح. فهذه رابع حكومات خلال ١٥ شهراً، وهو أمر غير معهود في البلدان العربية وحتى في البلدان الديمقراطية، وقد أصبح الأردن موصوفاً بهذا التغيير السريع والثبات أيضاً غير مرتاحة لهذا الأمر.

● يبدو أنه يستحيل علينا في الأردن تشكيل حكومات رشيقية! فتلبيبة «المواصفات السريعة» للتمثيل من ديموغرافياً وجغرافياً وكوحدات ومناب... الخ يحتاج إلى وزارة لا تقل عن ٢٥ شخصاً، ومن يطمح لغير ذلك يكون حالماً كما كان الرئيس الطراونة قبل أن يشرع بالتمثيل. قال انها ستكون رشيقية فجات مثقلة بالشحم وأشيء أخرى؛
أعتقد انه بالإمكان إنشاء أو تأليف حكومة رشيقية، وغرض رشيقية ليس توفيراً للمال، ولكن للإظهار بأن هناك حالة صعبة يجب أن نتعامل معها بمركزية وبقوة ووضوح. تعود الناس على أن يكون هناك تمثيل عشائري أو مناطقي في كل الحكومات، وأصبحت العملية حقوقاً مكتسبة، أعتقد أننا كأردنيين في هذا الظرف يجب ان نضع جانباً مفهومنا الجهوي أو العشائري أو... الخ لصالح الدولة، إذا كنا ومنتبين

بعاد حماس أيام الرئيس الروابدة، وأن الدائرة هي التي رفضت استيعاب الحكومة المستقبلية للاخوان والحماص وهي تقريباً التي تحكم البلد.
● لن أدخل في نقاش مع أقوال الرئيس. كسياسي أعتقد انه علي مهمة حماية البلد، البلد تمر بوضع صعب وخطر وانقسامات واضحة، لذلك لا أريد أن أوجج هذه الخلافات أو هذه الانقسامات، وعن نفسي، أقول انني لا أدلي بتصريحات، وأنا خارج البلد. داخل البلد لي رأي معروف، لكن في الخارج مع صحفيين أجانب أوعلي تلفزيونات أجنبية لا أصرح ضد البلد أو ضد سياساته.

● شهدت المتواليات السياسية الأخيرة طقساً جديداً غير مألوف في اللغة والخطاب والتوصيف، بدءاً من نصوص استقالة الحكومة والرد عليها مروراً بما ازدحم به الإعلام من أوصاف حادة وانتهاء بقول الخصاونة أنه لا يتلقى أوامر من الملك والديوان وأن استقالته هي الخطوة الوحيدة المشرفة التي قام بها. إلى أين وصلنا في هذه الحرائق الإعلامية والنفسية المتوسعة؟

● هذا القول أو هذه الجملة التي قالها الرئيس المستقيل تشير إلى عدم تحديد مفهوم الولاية العامة، بالنسبة للذكور عون الخصاونة الولاية العامة واضحة بذنه ومن وجهة نظره، وهو يقول بأنه فعل ما يعنيه الدستور وما تعنيه الولاية العامة، وأن له الصلاحية الكاملة أو على الأقل لا يجوز تجاهل رأيه بالكامل. أتصور أن الرئيس المستقيل يقصد بذلك أنه كان شجاعاً وأنه أخذ قراراً غير معهود، لكن أقول بأن الشعبية لا يجب أن تأتي بأي جلالة الملك أراد أن يمدد الدورة لكي يتم ملاقاته المواعيد المحددة وأن لا تتأخر، ووجهة نظر رئيس الوزراء لتستطلع عليها، ولكن يقال بأنه ظن بأنه متجاوب مع هذه التواريخ وأنه يسير حسب المخطط المتفق عليه... ما أثار الجدل هو موضوع مفهوم الولاية العامة، رئيس الوزراء يقول بأنه متمسك بمفهوم الولاية ذات المفهوم الواسع جداً، بينما جلالة الملك وهو رأس السلطة التنفيذية، له رأي فيما يدور وهو صاحب قرار بموجب الدستور وبموجب اعتبارات كثيرة، يبدو أن هذه النقطة كانت سبب الخلاف.

● أعطى الرئيس الخصاونة في حديثه لايكونوا مست قبل أيام إعلانات شديدة الوقع تستحق التناول؛ منها أن البلد في آخر أيام الرئيس البخيت كان على وشك الثورة أو الفوضى وهو أقفد، ومنها أن المخابرات هي التي اتخذت قرار

بإعاد حماس أيام الرئيس الروابدة، وأن الدائرة هي التي رفضت استيعاب الحكومة المستقبلية للاخوان والحماص وهي تقريباً التي تحكم البلد.
● لن أدخل في نقاش مع أقوال الرئيس. كسياسي أعتقد انه علي مهمة حماية البلد، البلد تمر بوضع صعب وخطر وانقسامات واضحة، لذلك لا أريد أن أوجج هذه الخلافات أو هذه الانقسامات، وعن نفسي، أقول انني لا أدلي بتصريحات، وأنا خارج البلد. داخل البلد لي رأي معروف، لكن في الخارج مع صحفيين أجانب أوعلي تلفزيونات أجنبية لا أصرح ضد البلد أو ضد سياساته.

بإعاد حماس أيام الرئيس الروابدة، وأن الدائرة هي التي رفضت استيعاب الحكومة المستقبلية للاخوان والحماص وهي تقريباً التي تحكم البلد.
● لن أدخل في نقاش مع أقوال الرئيس. كسياسي أعتقد انه علي مهمة حماية البلد، البلد تمر بوضع صعب وخطر وانقسامات واضحة، لذلك لا أريد أن أوجج هذه الخلافات أو هذه الانقسامات، وعن نفسي، أقول انني لا أدلي بتصريحات، وأنا خارج البلد. داخل البلد لي رأي معروف، لكن في الخارج مع صحفيين أجانب أوعلي تلفزيونات أجنبية لا أصرح ضد البلد أو ضد سياساته.

● شهدت المتواليات السياسية الأخيرة طقساً جديداً غير مألوف في اللغة والخطاب والتوصيف، بدءاً من نصوص استقالة الحكومة والرد عليها مروراً بما ازدحم به الإعلام من أوصاف حادة وانتهاء بقول الخصاونة أنه لا يتلقى أوامر من الملك والديوان وأن استقالته هي الخطوة الوحيدة المشرفة التي قام بها. إلى أين وصلنا في هذه الحرائق الإعلامية والنفسية المتوسعة؟

● هذا القول أو هذه الجملة التي قالها الرئيس المستقيل تشير إلى عدم تحديد مفهوم الولاية العامة، بالنسبة للذكور عون الخصاونة الولاية العامة واضحة بذنه ومن وجهة نظره، وهو يقول بأنه فعل ما يعنيه الدستور وما تعنيه الولاية العامة، وأن له الصلاحية الكاملة أو على الأقل لا يجوز تجاهل رأيه بالكامل. أتصور أن الرئيس المستقيل يقصد بذلك أنه كان شجاعاً وأنه أخذ قراراً غير معهود، لكن أقول بأن الشعبية لا يجب أن تأتي بأي جلالة الملك أراد أن يمدد الدورة لكي يتم ملاقاته المواعيد المحددة وأن لا تتأخر، ووجهة نظر رئيس الوزراء لتستطلع عليها، ولكن يقال بأنه ظن بأنه متجاوب مع هذه التواريخ وأنه يسير حسب المخطط المتفق عليه... ما أثار الجدل هو موضوع مفهوم الولاية العامة، رئيس الوزراء يقول بأنه متمسك بمفهوم الولاية ذات المفهوم الواسع جداً، بينما جلالة الملك وهو رأس السلطة التنفيذية، له رأي فيما يدور وهو صاحب قرار بموجب الدستور وبموجب اعتبارات كثيرة، يبدو أن هذه النقطة كانت سبب الخلاف.

● أعطى الرئيس الخصاونة في حديثه لايكونوا مست قبل أيام إعلانات شديدة الوقع تستحق التناول؛ منها أن البلد في آخر أيام الرئيس البخيت كان على وشك الثورة أو الفوضى وهو أقفد، ومنها أن المخابرات هي التي اتخذت قرار

بإعاد حماس أيام الرئيس الروابدة، وأن الدائرة هي التي رفضت استيعاب الحكومة المستقبلية للاخوان والحماص وهي تقريباً التي تحكم البلد.
● لن أدخل في نقاش مع أقوال الرئيس. كسياسي أعتقد انه علي مهمة حماية البلد، البلد تمر بوضع صعب وخطر وانقسامات واضحة، لذلك لا أريد أن أوجج هذه الخلافات أو هذه الانقسامات، وعن نفسي، أقول انني لا أدلي بتصريحات، وأنا خارج البلد. داخل البلد لي رأي معروف، لكن في الخارج مع صحفيين أجانب أوعلي تلفزيونات أجنبية لا أصرح ضد البلد أو ضد سياساته.

**على الحكومة ان تأخذ
المبادرة مع الإخوان
المسلمين في نطاق قانون
انتخاب جيد دون شروط
تعجيزية من أي طرف**